المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

نوفمبر 2023

توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية

الدول الخليجية نموذجًا

ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
بسنت جمال

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

05

أولًا: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية

08

ثانيًا: شراكة ممتدة...البعد الاقتصادي للعلاقات بين الخليج وآسيا

13

ثالثًا: مؤشرات تعاونية.... الانتقال لمرحلة ما بعد النفط

18

رابعًا: مصالح مشتركة...تفكيك دوافع الدول الخليجية في الاندفاع نحو آسيا

25

خامسًا: انعكاسات التحركات الخليجية على النظام الاقتصادي العالمي

مقدمة

في عالم يملأه التحديات الاقتصادية المتسارعة عامًا تلو الآخر ومع دق تقرير المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ناقوس الخطر بشأن ضرورة التصدي للأزمات الاقتصادية باعتبارها الخطر الأكبر الذي يواجه العالم خلال الأجل القصير، سعت الاقتصادات الناشئة الأكثر تأثرًا بتلك التحديات لاستخدام أدوات جديدة لإدارة علاقاتها مع باقي دول العالم من أجل تحقيق فوائد اقتصادية تمكنها من مواجهة الأزمات المتلاحقة، ولتعزيز مستوى الشراكات الثنائية والإقليمية بما يعود بالنفع على كافة الأطراف الفاعلة بالنظام الدولي.

وفي هذا الشأن، لجأت الدول لاستخدام ما يُعرف بـ «الدبلوماسية الاقتصادية» والتي تعني استغلال القوة الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، وكانت الدول الخليجية هي الأبرز في هذا الاتجاه عبر زيادة وتيرة الزيارات الرسمية لقارات العالم المختلفة وخاصة آسيا والسعي لإبرام اتفاقيات تعاونية في العديد من القطاعات المختلفة إلى جانب الانضمام للتكتلات الإقليمية ذات الثقل الاستراتيجي في الاقتصاد العالمي.

واتصالًا بذلك، تناقش هذه الدراسة الدبلوماسية الاقتصادية لدول الخليج وتأثيراتها غير المباشرة على الاقتصاد العالمي من خلال التركيز على خمسة محاور أساسية؛ الأول- الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية، الثاني- شراكة ممتدة... البعد الاقتصادي للعلاقات بين الخليج وآسيا، الثالث- مؤشرات تعاونية.... الانتقال لمرحلة ما بعد النفط، الرابع- مصالح مشتركة...تفكيك دوافع الدول الخليجية في الاندفاع نحو آسيا، الخامس- انعكاسات التحركات الخليجية على النظام الاقتصادي العالمي

أولًا: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية

> « الولايات المتحدة هي الدولة الأولى التي لجأت في استخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية عبر استغلال مكانة الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي».

بزغ مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية لأول مرة في الولايات المتحدة خلال فترة الرئيس الأمريكي «روزفلت» تحت مسمى «دبلوماسية الدولار» والتي تعني استغلال المكانة الدولارية في الاقتصاد العالمي بهدف تحقيق المصالح الأمريكية. ومن هنا يُمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية على إنها "استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، أو استخدام الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية المرتكزة على زيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز الروابط التجارية بين الدول وبعضها البعض، وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم رجال الأعمال، وتعزيز التسويق للمعالم السياحية في الدولة». ولهذا، تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الأدوات التي تمتلكها الدول لمواجهة الدول الأخرى أو لتحقيق منافعها الخاصة باستخدام وسائل اقتصادية[1].

ومن التعريف السابق، يُمكن استخلاص أن أهداف الدبلوماسية الاقتصادية تتمثل في الترويج للدولة عبر سلكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير قواعد بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف المعنية، وانجاز الدراسات وإعداد التقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلة، ورصد فرص الاستثمارات المتبادلة بين الدول المعنية، إلى جانب، توفير الخدمات التي تسهل عمل الوفود التجارية، والمساهمة الفعالة في إعداد وصياغة وتوقيع مختلف الاتفاقيات التجارية بين الدول والمنظمات الدولية، وزيادة التأثير في التجارة الدولية والإقليمية من أجل تحسين أداء الأسواق وتقليل تكاليف ومخاطر الصفقات عبر الحدود وذلك عبر استخدام النفوذ السياسي، وكذلك رفع مستوى الأمن الاقتصادي عبر استخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة وتعزيز المنافع المتبادلة بين الدول، بالإضافة إلى، توفير المناخ السياسي المناسب لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال المفاوضات متعددة الأطراف[2].

ويُمكن أن تتخذ الدبلوماسية الاقتصادية عدد من الأنماط التعاونية في العلاقات الثنائية بين الدول حول العالم، **والتي يُمكن توضيحها على النحو الآتي**:

- **المعونات والمساعدات الخارجية:** تتضمن جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة إلى البلدان النامية، بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية، والقروض بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق، وشطب وإعادة جدولة الديون الخارجية، والمساعدات العسكرية والأمنية.
- **دعم التبادل التجاري الثنائي:** تتمثل في عقد معاهدات تجارية بغرض تنظيم العلاقات التجارية أو إجراء اتفاقيات تجارة حرة، أو تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات.
- **الزيارات الرسمية:** ترتكز على استخدام العلاقات السياسية لخدمة الدبلوماسية الاقتصادية، حيث أصبحت القضايا الاجتماعية والاقتصادية تأتي في مقدمة أجندات الزيارات الرسمية.

كما يُمكن أن تأخذ الدبلوماسية الاقتصادية الطابع النزاعي بدلًا من التعاوني، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية المتمثلة في الحظر الاقتصادي أي منع وصول الصادرات التجارية نحو دولة ما، والحصار البحري أي منع دخول السفن وخروجها من موانئ وشواطئ دولة معينة، وإدراج بعض الشركات والمؤسسات والأشخاص في القوائم السوداء، والحظر المالي من خلال تجميد الممتلكات والأرصدة والموجودات لدولة أجنبية، أو شن الحروب الاقتصادية المتمثلة في فرض الرسوم الجمركية

على وارادات البلاد الأخرى، والحصار الاقتصادي الشامل، وإغراق أسواق دولة أخرى بمنتجات معينة لضرب صناعاتها الوطنية.

وتعد الولايات المتحدة من أوائل الدول التي اعتمدت على الدبلوماسية الاقتصادية لدعم استقرار أمنها القومي، أما من خلال تمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج لتسيير أعمالهم الاقتصادية، أو باستغلال المعونة التي كانت تقدمها للدول للضغط على حكوماتها، كما تركز فرنسا في عملية تعزيز مصالحها التجارية والاستثمارية على أدوات الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مساعدة الشركات الفرنسية على التصدير إلى الأسواق الخارجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تخلق فرص عمل جديدة في البلاد، والعمل على تكييف الإطار التنظيمي الأوروبي والدولي مع مصالحها الاقتصادية الدفاعية والهجومية[3].

وفي العصر الحديث، برزت الصين كأبرز الدول التي تعتمد على الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية عظمى حيث تعتمد البلاد على العنصر الاقتصادي في كافة قرارات سياساتها الخارجية، وهو ما سمح لها بزيادة تأثيرها على قواعد التجارة العالمية، كما مكنتها الدبلوماسية الاقتصادية من السيطرة على أسواق جديدة في آسيا وأفريقيا[4].

وبدأت الدول الخليجية في تبني ذات الاتجاه بعد انتشار جائحة كورونا للتماهي مع التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بتعزيز دور التكتلات الإقليمية والدولية، ولهذا اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي –خاصة السعودية- في استغلال مقوماتها الاقتصادية في تحقيق مصالحها الخاصة وتعزيز مكانتها الإقليمية والعالمية، ويدلل على ذلك، زيادة وتيرة تبادل الزيارات الرسمية بين الدول الخليجية ونظيرتها الآسيوية والتي أسفرت عن عقد مذكرات تفاهم تهدف إلى الارتقاء بمستوى العلاقات التجارية بين الطرفين.

> **"مع تسارع التحولات العالمية، أدركت الدول الخليجية أهمية استغلال مقوماتها الاقتصادية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية"**

ثانيًا: شراكة ممتدة...

البعد الاقتصادي للعلاقات بين الخليج وآسيا

> «تتسم العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي والقارة الآسيوية بالتعاون الممتد على كافة الأصعدة التجارية والاستثمارية».

ازدهرت العلاقات الثنائية بين الخليج والدول الآسيوية على مدار السنوات الماضية على صعيد جميع المستويات الاقتصادية التجارية منها والاستثمارية، إلى جانب تنظيم حركة العمالة بين المنطقتين حيث تعتبر الدول الآسيوية أكبر المصدرين للأيدي العاملة على مستوى العالم، ولهذا يُنظر للعمالة كأحد الأبعاد المحورية في العلاقات بين الطرفين.

1. التبادل التجاري:

شهد حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والقارة الآسيوية نموًا سنويًا يبلغ متوسطه نحو 13.78% منذ عام 2011 حتى عام 2021[5]، مع المرور ببعض العثرات خلال الفترة 2013-2016، وخلال عام 2020، كما يُبين الرسم الآتي:

الشكل 1- حجم التبادل التجاري بين الخليج وآسيا (مليار دولار)

Source: Trade Map, Bilateral trade between Gulf Cooperation Council (GCC) and Asia.

يتبين من الرسم السابق أن حجم التبادل التجاري هبط من 491.68 مليار دولار عام 2014 إلى 311.27 مليار دولار عام 2016 بضغطٍ من انهيار أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترة بسبب تنامي الوفرة في المعروض، وهو ما أثر سلبًا على التجارة السلعية الخليجية، لترتفع عقب ذلك خلال عامي 2018 و2019 فوق مستويات 500 مليار دولار، حتى ألقت جائحة كورونا بظلالها على سلاسل التوريد والتجارة العالمية عام 2020 لتسجل نحو 449.8 مليار دولار، مرتفعة إلى 581.49 مليار دولار مع محاولات التعافي من تداعيات جائحة كورونا

ومن المتوقع أن تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع دول آسيا الناشئة سترتفع إلى مستويات تتجاوز 36% من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بنحو 30.83% حاليًا[6]، كما تشير التوقعات إلى تجاوز التجارة بين هاتين الكتلتين الاقتصاديتين تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع الاقتصادات المتقدمة بحلول عام 2030، وفقاً لدراسة أجراها مركز آسيا هاوس البحثي البريطاني، كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل 2- توزيع التجارة الخليجية عالميًا (%)

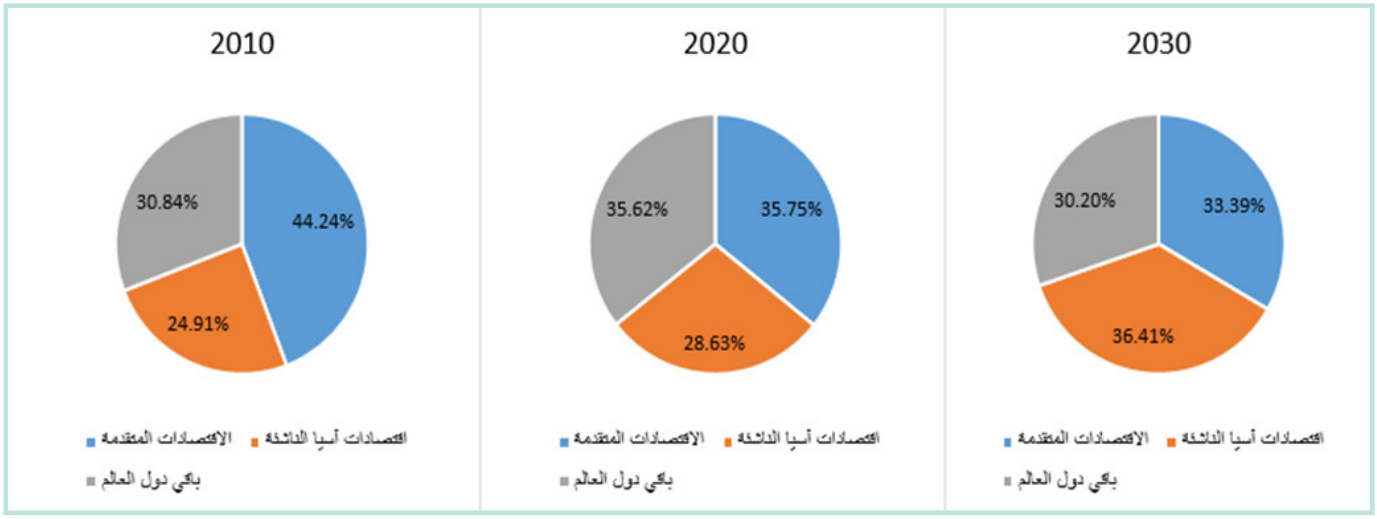

Source: consultancy-me, GCC bilateral trade with Asia to surpass advanced economies.

يتبين من الرسم أعلاه تراجع الوزن النسبي للاقتصادات المتقدمة في هيكل التجارة الخارجية الخليجية من 44.24% عام 2010 إلى 33.39% بحلول عام 2030 مقابل زيادة ملموسة في التجارة الخليجية الموجهة لدول آسيا الناشئة من 24.91% إلى 36.41% بحلول عام 2030، وهو ما يدلل على تأثير سياسة «التوجه شرقًا» الخليجية على التوزيع الجغرافي التجاري.

2. العمالة:

تعتبر حركة العمالة بين الخليج وجنوب شرق آسيا حركة تاريخية طويلة الأمد، ولكنها زادت بشكل ملحوظ في القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى الاكتشافات النفطية في الخليج التي جذبت المزيد من العمالة من جنوب شرق آسيا، ولا يقتصر الأمر على منطقة الآسيان[7]، إذ تستقبل الدول الخليجية شريحة واسعة من العمالة الوافدة من الإندو-باسيفيك ويعمل نحو 50% من السكان المهاجرين في الهند بدول مجلس التعاون الخليجي وتصدرت السعودية المركز الأول بين دول الخليج التي قدمت أكبر عدد من الوظائف للهنود في عام 2021[8]، وتحتل نسبة المهاجرين من آسيا والمحيط الهادئ إلى الإمارات نحو 75.9% من إجمالي المهاجرين إليها، يليها الكويت بنسبة 72.3% والسعودية بنحو 69.9% حتى عام 2021، كما يُبين الجدول الآتي:

الجدول 1- حجم المهاجرين من آسيا والمحيط الهادئ في دول العالم

أكبر 10 دولة مستضيفة للمهاجرين	إجمالي عدد المهاجرين (مليون فرد)	نسبة المهاجرين من آسيا والمحيط الهادئ إلى الإجمالي (%)
الولايات المتحدة	50.6	24.7
ألمانيا	15.6	15.7
السعودية	13.5	69.9
روسيا	11.6	58.5
المملكة المتحدة	9.4	30.5
الإمارات	8.7	75.9
كندا	8	41.6
الكويت	3.1	72.3
إيران	2.8	97.6
عُمان	2.4	88.2

Asian Economic Integration Report 2023.

وتتراوح نسبة العمالة الآسيوية بين 55% إلى 85% من إجمالي القوة العاملة في المنطقة، لتشكل الأيدي العاملة القادمة من الهند وبنجلاديش وباكستان وإندونيسيا والفلبين وسريلانكا ونيبال النسبة الأكبر من العمالة الآسيوية في أسواق العمل في الخليج[9].

3. التعاون الاستثماري:

تختلف الخريطة الاستثمارية بين الخليج والدول الآسيوية عن الخريطة التجارية نظرًا لاحتلال الاقتصادات الغربية المتقدمة مكانة رئيسية في الاستثمارات الأجنبية الوافدة للخليج، حيث تأتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا إلى

جانب الصين والهند من بين أكبر عشرة مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية وكذلك في الإمارات[10].

ولكن في ظل التحركات السريعة في الآونة الأخيرة، يتوقع أن تزداد أهمية الاستثمارات الآسيوية بالنسبة للخليج مع جذب المزيد من الشركات لافتتاح مقرات لها في البلاد بفضل الاستقرار السياسي التي تتمتع به وسعيها المستمر لإزالة العقبات الماثلة أمام المستثمرين، ولهذا، من ستجذب قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسلع الاستهلاكية والبناء الشركات الصينية للعمل بدول مجلس التعاون الخليجي، بينما ستحقق تجارة التجزئة الصينية نموًا مرتفعًا في الإمارات، وتعمل حاليًا حوالي 4000 شركة صينية في الإمارات[11]. وفي المقابل، تضخ الدول الخليجية المزيد من الاستثمارات في رابطة دول جنوب شرق آسيا «الآسيان» نظرًا للنمو السريع لاقتصاداتها وانفتاحها على الاستثمارات الأجنبية.

ثالثًا: مؤشرات تعاونية....

الانتقال لمرحلة ما بعد النفط

> «ينظر إلى ملف انتقال الطاقة كأحد أهم الملفات المطروحة على طاولة النقاش بين قادة دول الخليج والقارة الآسيوية».

تؤسس الدول الخليجية بتعزيز علاقاتها مع الدول الآسيوية الصاعدة لمرحلة جديدة في مسيرتها الطاقوية، وهي مرحلة الانتقال للطاقة المتجددة، حيث شهد شهر يوليو 2023 وحده إجراء الكثير من اللقاءات رفيعة المستوى بين دول الخليج والدول الآسيوية والتي ركزت بشكل كامل على الجانب الاقتصادي وخاصة ذلك المتعلق بتعزيز أمن الطاقة، وذلك في ظل إيمان الحكومات الخليجية بأهمية استدامة موقعها الاستراتيجي على خريطة الطاقة الدولية، مع النظر إلى ما هو أبعد من ذلك في ظل تطلعاتها للاستفادة من مكانة القارة الآسيوية في القطاع التكنولوجي والابتكاري وسلاسل توريد المعادن الأرضية النادرة. وفي هذا الشأن يحاول هذا الجزء رصد وتحليل التحركات الخليجية تجاه الدول الآسيوية خلال الآونة الأخيرة:

1. العلاقات الثنائية:

تعتبر الدول الآسيوية من أكبر الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي، فالصين والهند واليابان من أبرز الدول المستوردة للنفط والغاز الطبيعي من المنطقة، إلا أن العلاقات التجارية بين الطرفين لا تقتصر على التجارة النفطية، بل تمتد إلى المنتجات الصناعية والتكنولوجية، كما يتبين تاليًا:

شهدت الإمارات زيارة رئيس وزراء جمهورية الهند "ناريندرا مودي" في الخامس عشر من يوليو 2023، والتي تم توقيع ثلاث مذكرات تفاهم بين الدولتين خلالها في ضوء الشراكة الاستراتيجية والاقتصادية الشاملة التي تجمعهما منذ مايو 2022، حيث تضمنت الأولى الاتفاق على إتمام التبادل التجاري بالعملات المحلية (الدرهم-الروبية) بين مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي وبنك الاحتياطي الهندي، فيما تمثلت الثانية في التعاون بشأن روابط أنظمة الدفع السريع والبطاقات وأنظمة الرسائل، أما عن الثالثة فتعلقت بإنشاء "إنشاء المعهد الهندي للتكنولوجيا دلهي-أبو ظبي" اعترافًا من الطرفين بأهمية التعليم التكنولوجي في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ذلك، اتفق الطرفان على استكشاف فرص جديدة للاستثمار بقطاعات الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة[12]. ويأتي ذلك على خلفية زيادة حجم التبادل التجاري بين الهند والإمارات المتحدة إلى 85 مليار دولار في عام 2022، مما جعل الإمارات ثالث أكبر شريك تجاري للهند لعام 2022-2023، كما إنها تحتل المرتبة الرابعة كأكبر مستثمر في الهند خلال نفس الفترة مقارنة بالمركز السابع في العام السابق[13].

وفي التوقيت ذاته، وصل رئيس وزراء اليابان "فوميو كيشيدا" إلى مدينة جدة في زيارة رسمية للسعودية تركزت على مجال الطاقة بشكل أساسي حيث أكدت الرياض على التزامها بتزويد طوكيو بالنفط وتواصل التعاون معها في مجالات الهيدروجين الأخضر والأمونيا والبنية التحتية الخضراء، وفي هذا الشأن، وقع الجانبان خلال الزيارة 26 اتفاقية من ضمنها اتفاقية تمت بين وزارة الطاقة السعودية ووزارة الصناعة والتجارة اليابانية لتطوير الهيدروجين النظيف وإنتاج الأمونيا ومشتقاتها خاصة في ظل كون اليابان أول دولة تستقبل شحنة من الأمونيا النظيفة من السعودية، كما أطلق الجانبان مبادرة «منار» السعودية - اليابانية للتعاون في مجال الطاقة النظيفة[14]. وبشكل عام، بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين نحو 175.25 مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية، لتحتل السعودية المرتبة الثامنة في قائمة الشركاء التجاريين لليابان عالميًا[15].

وعلاوة على ذلك، وقّع مجلس التعاون الخليجي واليابان بيانًا مشتركًا لاستئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين التي توقفت عام 2009 -وذلك على هامش الاجتماع الذي عقده رئيس وزراء اليابان والأمين العام لمجلس التعاون «جاسم محمد البديوي» في مدينة جدة بالسعودية- بهدف تعميق العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانبين والتمهيد لحقبة جديدة من الشراكة الثنائية نظرًا لاحتلال اليابان المركز الرابع بالنسبة لصادرات الدول الخليجية بقيمة 76.7 مليار دولار وكذلك نفس المرتبة بالنسبة للواردات بقيمة 22 مليار دولار[16].

وفي بداية العام الجاري، اختار رئيس كوريا الجنوبية «يون سوك يول" دولة الإمارات في أول زياراته إلى الخارج لعام 2023، وخلال الزيارة، أكد الطرفان على أهمية تعزيز شراكتهما الاستراتيجية في العديد من المجالات، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، ومكافحة تغير المناخ، والبنية التحتية، وتكنولوجيا الفضاء، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما اتفقت الدولتان على التعاون في إدارة الموارد المائية والزراعة الذكية لتعزيز الزراعة المستدامة، وتعزيز التعاون الثنائي في قطاع السياحة من خلال دعم الشركات الناشئة ذات الصلة بالصناعة في كلا البلدين، فيما التزمت الإمارات بضخ استثمارات تصل إلى 30 مليار دولار في كوريا خلال السنوات المقبلة[17]. واتصالًا بذلك، تعتبر الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية حتى عام 2022، إذ سجلت التجارة الخارجية غير النفطية الإماراتية الكورية نحو 5.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، بنسبة نمو تبلغ 14% مقارنة بعام 2021. كما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الكورية في الإمارات حتى عام 2021 حوالي 2.2 مليار دولار في قطاعات التمويل والتأمين والتعدين والطاقة والتكنولوجيا والعقارات[18].

> **"شهد العام الجاري 2023 منذ بدايته زيادة ملحوظة في عدد اللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول الخليجية ونظيرتها من القارة الآسيوية"**

علاوة على ذلك، التقى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي « نايف فلاح محمد الحجرف" بوزير التجارة الإندونيسي "ذو الكفل حسن " في يناير 2023 لبحث سبل تعزيز ودعم التعاون الاقتصادي بين الدول الخليجية وإندونيسيا[19]. والجدير بالذكر أن حجم التجارة الإندونيسية مع دول مجلس التعاون بلغت 16 مليار دولار خلال عام 2022 ارتفاعًا من حوالي 11.99 مليار دولار خلال العام السابق، وفي الوقت نفسه، بلغت قيمة استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في إندونيسيا نحو 25 مليون دولار خلال نفس العام تتمثل مصدرها في السعودية والكويت والإمارات[20].

وفي منتصف أغسطس 2023، انطلق ملتقى الأعمال السعودي – الصيني الذي يستعرض الفرص الاستثمارية وتعزيز الشراكات بين الجانبين في مجالات تطوير البنى التحتية للمدن والإسكان والتطوير العقاري والتمويل، وقد تم خلاله، توقيع 12 اتفاقية تعاون بين الجانب السعودي والشركات والبنوك الصينية، في مجالات تطوير البنى التحتية والتمويل، من بينها 5 اتفاقيات في مجال الإسكان، بقيمة استثمارية تتجاوز 5 مليارات ريال (1.3 مليار دولار)[21].

ورغم تركيز التحليل على عام 2023 باعتباره العام الأبرز في زيادة عدد الزيارات الرسمية بين الجانب الخليجي والآسيوي، وعدد الاتفاقات ومذكرات التفاهم الثنائية المُوقعة بين الطرفين والتي تركزت غالبيتها العظمى في الشق الاقتصادي، إلا أنه لا يُمكن إغفال القمة الصينية- العربية ديسمبر 2022 والتي شكلت نقلة نوعية في مستوى العلاقات الثنائية، حيث وقعت الصين والسعودية وحدهما نحو 46 اتفاقية تنقسم إلى، 12 اتفاقية ومذكرة تفاهم حكومية للتعاون في مجالات الطاقة الهيدروجينية، والقضاء، وتعليم اللغة الصينية، والإسكان، والاستثمار المباشر، والإذاعة والتلفزيون، والاقتصاد الرقمي، والتنمية الاقتصادية، والتغطية الإخبارية، والإدارة الضريبية، ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى توقيع 9 اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين القطاع الحكومي والخاص، وتوقيع 25 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الشركات في البلدين[22].

2. التكتلات الإقليمية:

إلى جانب المساعي الخليجية لتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الآسيوية، فإنها تحاول بناء علاقات قوية مع التكتلات الإقليمية، حيث اختُتمت يوم 19 يوليو 2023 القمة الرئاسية الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي الست ودول آسيا الوسطى الخمس، التي لم تحظ بالاهتمام العربي الكافي لفترة طويلة، لتتركز نتائجها في توثيق التعاون

الاستراتيجي بين الإقليمين في إطار مؤسسي، والاتفاق على عقد القمة بشكل دوري مرة كل عامين حيث عكست القمة مساعي الطرفين إلى تطوير العلاقات بينهما على النحو الذي يحقق المصالح المشتركة، كما تم الاتفاق على ضرورة تطوير طرق النقل المتصلة بين الإقليمين، وبناء شبكات لوجستية وتجارية قوية، وتطوير أنظمة فعالة تسهم في تبادل المنتجات، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة النظيفة والاقتصاد الرقمي والابتكار، والتكنولوجيا الخضراء. وتتمثل أهمية التعاون الخليجي مع آسيا الوسطى في امتلاك الأخيرة ثروة نفطية وطبيعية هائلة غير مستغلة، حيث تستحوذ على نحو 27% من إجمالي احتياطيات النفط العالمي، بينما تملك كازاخستان وحدها أكبر احتياطي يورانيوم في العالم، بينما تملك طاجيكستان وحدها نحو 60% من منابع المياه في آسيا الوسطى، بينما تحتل تركمانستان المركز السادس عالمياً في احتياطيات الغاز الطبيعي، وتعد أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين[23].

فيما وقع وزير الخارجية السعودي «فيصل بن فرحان» رسميًا في يوليو 2023 على وثيقة انضمام المملكة لمعاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» لتصبح المملكة بذلك الدولة رقم 51 التي تنضم لهذه المعاهدة، مشيرًا إلى أن العلاقات الوثيقة مع الدول الأعضاء في المعاهدة من شأنها أن تحقق تطلعات جميع البلدان نحو أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمل المشترك، وخلق فرصة تنموية واقتصادية[24]. وتشكل الواردات من دول رابطة جنوب شرق آسيا حوالي 6% من إجمالي الواردات الخليجية خلال الفترة بين 2016 حتى 2020، تستحوذ الإلكترونيات والآلات على النسبة الأكبر منها، فيما بلغت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في رابطة الآسيان نحو 13.4 مليار دولار منذ عام 2016 وحتى سبتمبر 2021. وتوصلت سنغافورة إلى اتفاقًا للتجارة الحرة مع الخليج عام 2008 يغطي حوالي 99% من السلع، فيما تتباحث ماليزيا وإندونيسيا مع الحكومات الخليجية للتوصل لمثل هذه الاتفاقية[25].

كما وافق مجلس الوزراء السعودي مارس 2023 على قرار الانضمام إلى «منظمة شنغهاي للتعاون» ومنح الرياض صفة شريك الحوار كخطوة جديدة هادفة لتعزيز فلسفة ضبط المسافات بين القوى الدولية كافة، لتأتي تلك الخطوة بعد أقل من ثلاثة أسابيع من الكشف عن الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران التي انضمت للمنظمة مؤخرًا[26].

رابعًا: مصالح مشتركة...

تفكيك دوافع الدول الخليجية في الاندفاع نحو آسيا

> «لا تقتصر دوافع تعزيز الشراكة الخليجية مع آسيا على تعزيز أمن الطاقة فحسب، بل تمتد لتشمل ملفات التكنولوجيا والابتكار والمعادن النادرة» .

تتبنى الدول الخليجية استراتيجية «التوجه شرقًا» من خلال زيادة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة مع نظيرتها الآسيوية وكثافة الزيارات الدبلوماسية الرسمية المتبادلة بهدف بناء شراكة اقتصادية طويلة الأمد ومتنوعة خلال المستقبل القريب، من أجل الاستفادة من إمكانات القارة الآسيوية في القطاعات غير النفطية التي تعمل دول الخليج على تطويرها وتحقيق مركز ريادي بها، وذلك في إطار توزيع الدبلوماسية الخليجية وتنويع التحالفات الاستراتيجية، ومن ناحية أخرى، باتت القوى الآسيوية لا تنظر إلى الخليج من الناحية الاقتصادية فقط، بل أيضًا من الناحية الاستراتيجية، ولهذا يُمكن الجزم، بأن النفط لم يُعد الدافع الوحيد لتعزيز العلاقات الخليجية- الآسيوية. ويُمكن

تفكيك دوافع التوجه الاستراتيجي الخليجي نحو القوى الآسيوية الرئيسية على النحو الآتي:

1. التعاون في دعم أمن الطاقة:

يُعتبر ملف الطاقة من الملفات المحورية للتعاون بين آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية، حيث تمثل صادرات النفط السعودي إلى آسيا نحو 77% من إجمالي صادراتها للنفط، مقابل 10% تمثلها أوروبا فقط وذلك حتى عام 2021، فيما تستحوذ الصادرات النفطية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ على 80% من صادرات النفط الكويتية، كما سيطرت آسيا على مبيعات قطر من الغاز المسال بنحو 80% مقابل 15% استوردتها أوروبا. وفي عام 2022 وحده، استحوذت الدول الخليجية على نحو 41% من إجمالي واردات النفط الصيني، لتعد السعودية أكبر دولة مصدرة في المنطقة للصين، فيما تساهم دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 35% من واردات الهند من النفط و 70% من واردات الغاز الطبيعي خلال العام المالي 2021/2022[27].

ورغم اعتماد المنطقين على الوقود الأحفوري خاصة النفط في مزيج الطاقة من ناحية وكمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والنقد الأجنبي من ناحية أخرى، إلا أن هناك آفاق مستقبلية للتعاون بين الطرفين في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة نظرًا للتوجه العالمي القائم على التخلص من استخدام مصادر الطاقة التقليدية مما يفرض على الجانبين ضرورة استكشاف فرص جديدة للتعاون الثنائي بعيدًا عن الطاقة غير النظيفة، خاصة في ظل تمتع منطقة الخليج بظروف مناسبة لإنتاجها.

وفي هذا الصدد، تشترك الحكومات الخليجية مع الدول الآسيوية في وضع أهداف طموحة لمواجهة التغيرات المُناخية، إذ تستهدف الصين توليد أكثر من 1200 جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتصل حصة الوقود غير الأحفوري في استهلاك الطاقة الأولية إلى 25% بحلول عام 2030[28]، فيما تسعى الهند لمضاعفة إنتاجها من الطاقة المتجددة ليصل إلى 450 جيجاوات بحلول عام 2030، وهو ما يتماشى مع طموحات الدول الخليجية الساعية لتوسعة وتطوير قدراتها في مجال الطاقة النظيفة منخفضة الكربون[29]، وفي نفس السياق، تخطط السعودية لإنتاج نصف حاجاتها المحلية من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2030، إلى جانب الالتزام بهدف الوصول للحياد الصفري بحلول 2060[30].

وتخلق تلك الخطط والأهداف مساحة للعمل المناخي المشترك بين الخليج وآسيا والتعاون في مرحلة انتقال الطاقة من خلال بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص تهدف للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة القطاع الزراعي وإنتاج الهيدروجين الأخضر والتمويل المستدام وتطوير سوق الكربون، كما يُمكن التعاون في إنشاء سلاسل توريد الهيدروجين والأمونيا الزرقاء، فعلى سبيل المثال، أعلنت شركة «أرامكو" ومعهد اقتصاديات الطاقة في اليابان سبتمبر 2020 عن إنتاج أول شحنة من الأمونيا الزرقاء حول العالم، حيث إنه من المتوقع أن يصل طلب اليابان على الأمونيا والهيدروجين في عام 2030 إلى 3 ملايين طن سنويًا، فيما تخطط «أرامكو» لإنتاج ما يصل إلى 11 مليون طن من الأمونيا الزرقاء سنويًا بحلول نفس العام، كما أعلنت السعودية عن خططها لإنتاج 4 ملايين طن من الهيدروجين النظيف سنويًا، وبالتالي سيسمح إنتاج الأمونيا والهيدروجين في المملكة والدول الخليجية بتلبية الطلب الآسيوي جزئيًا في العقود القادمة.

وإلى جانب ذلك، يوجد فرصة للتعاون في مجال احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، إذ تعتبر السعودية واحدة من أنسب المواقع اللازمة لهذا النوع من المشروعات، ولهذا، كلفت الحكومة اليابانية معهدًا للبحوث في وقت مبكر من عام

2015 للتحقيق في إمكانية احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في البلاد، وعلى الرغم من أن المشروع لم يتحقق إلا أنه أكد على إمكانات احتجاز الكربون وتخزينه في السعودية، ومن هنا يُمكن القول إن التعاون بين الدول الخليجية والآسيوية في هذا المجال لا يزال في المرحلة المفاهيمية، إلا أنه من المتوقع أن يكثف فيه التعاون في العقود القادمة[31].

2. استغلال الهيمنة الآسيوية على المعادن النادرة:

تدرك الدول الخليجية محورية المعادن النادرة ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل أيضًا من نظيرتها الجيوسياسية في ظل اهتمامها بدعم عملية التحول إلى الطاقة النظيفة وبناء محطات الطاقة

الشمسية الكهروضوئية، ومزارع الرياح. وإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية. ولهذا تستغل الخليج المكانة الآسيوية فيما يتعلق بالمعادن النادرة، وتكنولوجيا استخراجها وإنتاجها خاصة الصين التي تستحوذ على حوالي 38% من احتياطيات العناصر النادرة بإجمالي يبلغ 44 مليون طن في عام 2021، كما تهيمن بكين على إنتاج السيليكون وتحتل المرتبة الثالثة في إنتاج الكوبالت والنحاس([32]). عطفًا على ذلك، يحتل ثاني أكبر اقتصاد في العالم المركز الأول في قائمة أكبر منتجين الأتربة النادرة في العالم، حيث تضاعف إجمالي إنتاجها خلال الخمس السنوات الماضية من 105 آلاف طن في عام 2017 إلى 210 آلاف طن بحلول عام 2022. وهكذا، أصبحت الصين المورد الرئيسي لهذه المعادن حيث اضطرت معظم الشركات إلى إرسال إنتاجها من التربة النادرة ليتم تكريره في مصانعها. وترتيبًا على ما سبق، يتوقع معهد أكسفورد لدراسات الطاقة أن هيمنة الصين على مجال إنتاج ومعالجة العناصر الأرضية النادرة ستظل قائمة حتى عام 2030 على الأقل نظرًا لحجم الصناعة وموقعها في سلاسل التوريد العالمية[33].

وترتيبًا على ما سبق، تسعى حكومات الخليج لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من بناء علاقات متينة مع المحور الآسيوي حتى تتجنب إمكانية استغلال مكانتها لفرض قيود تصديرية على المعادن النادرة مثلما هددت بكين بقطع الإمدادات عن الولايات المتحدة خلال حربهما التجارية خلال عام 2019، ولم تكن هذه المرة الأولى التي تستغل فيها هيمنتها على المعادن الأرضية النادرة لأغراضٍ سياسية، حيث حظرت صادراتها إلى اليابان في عام 2010 عقب تصاعد التوترات بين بكين وطوكيو. وتتسق تلك الخطوات مع سعي السعودية إلى الاستحواذ على حصص أقلية في أصول تعدين عالمية، مما سيساعد بمرور الوقت على توفير الوصول إلى إمدادات المعادن الاستراتيجية. كما تتطلع المملكة إلى بناء صناعة لمعالجة المعادن يمكن أن تجعلها بدورها أكثر جاذبية لشركات التعدين الدولية للاستفادة من مواردها المعدنية، وهي ركيزة أساسية لجهود السعودية لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط[34].

3. نقل التكنولوجيا والابتكار:

أصبح التعاون التكنولوجي حافزًا قويًا لتعزيز العلاقات بين آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع ببيئة سياسية وتكنولوجية مستقرة نسبية وكونها سوق محوري قادر على استقبال المزيد من الاستثمارات الأجنبية في البنية التحتية الرقمية، وذلك في ظل الجهود التي تبذلها الحكومات الخليجية لتنويع اقتصاداتها مما جعلها أسواقًا جذابة للاستثمارات الأجنبية التي تتطلع لدخول المنطقة

وزيادة تواجدها في مجالات الاتصالات والحوسبة السحابية وتكنولوجيا شبكات الجيل الخامس.

ويعتبر التعاون مع الاقتصادات الآسيوية من أهم السبل أمام الدول الخليجية لتعزيز بنيتها التحتية الرقمية، نظرًا لكون الأسواق الآسيوية لا تقود النمو الاقتصادي العالمي فحسب، بل نمو الابتكارات التكنولوجية والاقتصاد الرقمي أيضًا عند مقارنتها بباقي مناطق العالم حيث تضم أكبر الاقتصادات الرقمية في العالم وتتمتع غالبية دولها بازدهار تطبيقات التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية، والتقنيات المتطورة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وصناعة أشباه الموصلات والروبوتات، والحوسبة السحابية، والفضاء والتكنولوجيا العسكرية، والذكاء الاصطناعي.

واتصالًا بذلك، تُعد الدول الآسيوية مكونًا محوريًا في صناعة الرقائق وأشباه الموصلات حول العالم حيث تحتضن أكبر الشركات العاملة بهذا القطاع كـ «تي إس إم سي» و«سامسونج» اللتان استحوذتا وحدهما على 73% من إيرادات الصناعة بأكملها حتى الربع الرابع من عام 2022. وتعد كوريا الجنوبية أكبر دولة مُصدرة لأشباه الموصلات من حيث الإيرادات، وتتصدر الصين القائمة من حيث إجمالي الإنتاج وحجم الصادرات، وبالإضافة إلى هذا، تسعى الهند لجذب نحو 90 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في قطاع أشباه الموصلات خلال عامي 2023–2027، كما تحاول إندونيسيا والفلبين الحصول على استثمارات جديدة من الولايات المتحدة في صناعة أشباه الموصلات[35].

4. السعي للتحول لمركز إقليمي للكيانات التجارية الدولية:

تستهدف الاقتصادات الخليجية وبالأخص السعودية والإمارات أن تصبح الوجهة الكبرى والأكثر استقطابًا للاستثمارات الكبرى في المنطقة عبر التحول لمراكز إقليمية لكبرى الشركات حول العالم بهدف تنويع الاقتصادات المحلية، والتخلص من لعنة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، إضافة إلى توفير الآلاف من فرص العمل للمواطنين، ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وباعتبار آسيا تضم غالبية الأسواق الصاعدة، فإن حكومات دول الخليج ترى فرصة لجذب المؤسسات التجارية العاملة بتلك الأسواق لفتح مقرات إقليمية ببلادها، وهنا يرتكز لبُّ التنافس المتصاعد بين السعودية والإمارات.

وتستند السعودية في خطواتها على «رؤية المملكة 2030» والتي ترتكز على زيادة الاستثمار المحلية والأجنبية لتحفيز وتنويع الاقتصاد وتحويل المملكة إلى مركز عالمي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا[36]، واتصالًا بما سبق، أعطت السعودية رخصة لـ 44 شركة دولية لإنشاء مقار إقليمية في الرياض من أبرزها، «سلسلة الضيافة الهندية من الفنادق والمنازل « OYO" و "ديدي" الصينية و»سامسونج» الكورية[37]، كما اختارت هيئة مدينة "لوجيازوي" المالية في شنغهاي الرياض لتكون بوابة استثمارية تجارية للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط من أجل تعزيز علاقات الشراكة في مجالات التجارة والتقنيات الحديثة والمال وغيرها من القطاعات[38].

5. تحقيق ريادة في تكنولوجيا الفضاء:

أدركت الدول الخليجية أهمية التركيز على ما هو أبعد من صناعة النفط التي أعطتها ثقل جيوسياسي وقوة للعب دور فاعل في النظام الدولي على مدار العقود الماضية، وفي هذا الصدد، فإنها تتطلع لتحقيق اختراقات علمية وتجارية جديدة في مختلف مجالات صناعة الفضاء

ففي عام 2020، خصصت السعودية نحو 2.1 مليار دولار لبرنامجها الفضائي كجزء من جهود التنويع المحددة في الإطار الاستراتيجي لرؤية السعودية 2030، كما حققت الإمارات في السنوات الأخيرة انعطافه ملموسة في مجال الفضاء حيث أصدرت الاستراتيجية الوطنية للفضاء 2030، التي تحدد خططًا لتطوير سياسة فضائية وطنية مع وضع قوانين ولوائح وطنية للفضاء، كما نجحت مهمة «مسبار الأمل» الإماراتية في الدخول بمدار حول المريخ في عام 2021 من مركز تانيغاشيما للفضاء الياباني، مما جعل الإمارات أول دولة عربية وخامس دولة على مستوى العالم تستطيع إنجاز هذا النوع من المهمات، وبعد ذلك بعام، أعلنت الدولة عن تخصيص

أكثر من 800 مليون دولار للصندوق الوطني للفضاء بهدف بناء القدرات والكفاءات الوطنية ، وترسيخ مكانة البلاد في قطاع الفضاء[39].

واتصالًا بذلك، تتطلع دول مجلس التعاون الخليجي إلى إقامة شراكات مع دول أخرى من أجل تعزيز أهدافها الفضائية والتركيز على التصنيع المحلي وتنمية رأس المال البشري مما يصب في نهاية الأمر بالاعتراف بها كقوى فضائية إقليمية وذلك في ظل مع استمرار اكتساب قطاع الفضاء أهمية تجارية وسياسية وجيواستراتيجية في جميع أنحاء العالم. ومن المُلاحظ وجود رغبة خليجية- آسيوية مشتركة لإقامة شراكات تعاونية في هذا الشأن فعلى سبيل المثال، أعربت الصين في العديد من المناسبات عن رغبتها في حدوث اختراقات جديدة في التعاون مع دول الخليج بمجالات استكشاف الفضاء والاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية مع إمكانية تدريب رواد الفضاء التابعين لها في محطة الفضاء الصينية، كما يدرس الطرفان إنشاء مركز مشترك مع الدول الخليجية لاستكشاف القمر والفضاء العميق. وبهذه الخطوات الحثيثة، تسعى الصين إلى تنصيب نفسها في مكانة رائدة على خريطة الابتكار العالمية مع زيادة حصتها في أسواق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[40].

ولم ترتكز تلك الآمال على الصين فقط، بل قامت الهند في مايو 2016 برعاية توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة أبحاث الفضاء الهندية (ISRO) ووكالة الإمارات للفضاء (UAESA) بشأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية[41]. من ناحية أخرى، تعاونت شركة «i-space" مع الإمارات للهبوط بمركبة "راشد" على سطح القمر، ورغم إخفاق المركبة في تحقيق المهمة، إلا إنها تعطي لمحة عن التعاون الاستراتيجي بين الدولتين في مجال استكشاف الفضاء[42].

6. توتر العلاقات الأمريكية السعودية:

تمر العلاقات الأمريكية السعودية بمرحلة حساسة، حيث دفع فك الارتباط الأمريكي عن الشرق الأوسط والانشغال بالتهديدات القادمة من منطقة المحيطين الهندي والهادي، والفشل في معالجة برنامج الصواريخ والطائرات بدون طيار الإيراني كجزء من المحادثات النووية المتعثرة، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والغضب الأمريكي من قرار أوبك+ باستمرار خفض الإمدادات، حلفاء واشنطن التقليديين في الشرق الأوسط إلى إعادة التفكير في مصداقية الحليف الأمريكي وقدرته على الوفاء بالتزاماته الأمنية، والتشكيك في قدرة واشنطن على إدارة الصراعات الإقليمية المعقدة ومصداقيتها في الشراكات الأمنية العالمية، واتجاههم إلى تبني نهجًا براجماتيًا يركز على المصلحة الوطنية ويتجنب الانحياز إلى جانب واحد ويهدف لبلوغ صيغة توازنية بين علاقاتها الاقتصادية مع الصين مقابل علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة.

خامسًا: انعكاسات التحركات الخليجية على النظام الاقتصادي العالمي

> «سيشهد الاقتصاد العالمي ثمار تبني الدول الخليجية استراتيجية التوجه شرقًا على المدى البعيد من خلال تحولها لقوة مؤثرة عالميًا».

من المرجح أن يشهد الاقتصاد العالمي تأثير الدبلوماسية الاقتصادية الخليجية على المدى البعيد حيث تسعى الدول الخليجية إلى ترك بصمة ملموسة في النظام العالمي من خلال مواكبة التحولات الاقتصادية الدولية والإقليمية، إذ يُمر النظام الدولي بتحولات ملموسة تتمثل في إعادة رسم توجهات العديد من الدول ومنها منطقة الخليج، وفي هذا الشأن، يُمكن استعراض التأثيرات المحتملة على النحو الآتي:

1. مواكبة التحول في النظام الاقتصادي العالمي:

تبنت الدول الخليجية وبعض الحكومات الآسيوية موقفًا محايدًا بشأن الاصطفاف إلى جانب الموقف الغربي تجاه الحرب الأوكرانية بإدانة روسيا والانضمام للعقوبات الغربية مما أنذر بانتهاء انتهاء

> "لم تنحسر الشراكات الاقتصادية التي أجرتها دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا على عمقها الجغرافي في قارة آسيا، بل إنها قد امتدت إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا أيضًا"

اللحظة أحادية القطب في الشرق الأوسط وسعي دوله إلى تبني تحركات أكثر استقلالية ضمن سياسة «التحوط الاستراتيجي» ورغبتهم في الإعلان عن نفسهم كقوة دولية متوسطة صاعدة في عالم متعدد الأقطاب أي خلق نظام بديل للقطب الواحد، والذي تتمثل أبرز ملامحه الاقتصادية مواجهة الهيمنة الدولارية على الاقتصاد العالمي خاصة في ظل تصاعد وتيرة استخدام الولايات المتحدة الدولار كسلاح (Dollar Weaponizing) من أجل تحقيق أهدافها الرامية للضغط على خصومها وإجبارها على الرضوخ لرغباتها عبر فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية التي تفرز تداعيات سلبية واسعة النطاق لم تؤثر على الدولة المستهدفة بالعقوبات فحسب بل تضر أيضًا باقتصادات الدول الأخرى نتيجة للعولمة الاقتصادية والانفتاح التجاري.

ولهذا قامت الدول لاسيما الناشئة والنامية بتسريع الجهود الدولية الهادفة لمواجهة هيمنة الدولار على المعاملات الاقتصادية وتقليل انكشافها على العملة الأمريكية من خلال السعي لخلق أنظمة مالية موازية واستخدام العملات غير الدولارية كوسيلة للتبادلات التجارية والمالية «إزالة الدولرة» لضمان خلق تعددية قطبية اقتصادية. ورغم أن هذا الاتجاه ليس بظاهرة جديدة، إذ تحاول آسيا وأمريكا اللاتينية الابتعاد عن الدولار منذ عقود، إلا أن هذا الاتجاه لا يزال يواجه عقبات جمة أمام تحققه بشكل كامل رغم تبلوره عقب الحرب الأوكرانية.

وبناء على ذلك، تحاول الدول الخليجية –خاصة السعودية والإمارات– مواكبة هذه التحولات، إذ أعرب وزير المالية السعودي "محمد الجدعان" خلال فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عن انفتاح المملكة على تعزيز علاقاتها التجارية مع شركائها عبر استخدام العملات المحلية، كما أعلن المسؤولون السعوديون أيضًا عام 2022 عن إمكانية تصدير النفط للصين باليوان، ناهيك عن الاتفاق الإماراتي الهندي لإتمام التبادل التجاري بالعملات المحلية[43].

2. إعادة توجيه الاستثمارات لدول الخليج:

استطاعت الدول الخليجية أن تبرز كقوة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مدار السنوات القليلة الماضية، حيث تحولت المملكة العربية

السعودية –على وجه التحديد– في السنوات الأخيرة لواحدة من أهم وجهات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط، وقد ارتفع عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي في البلاد إلى 216 مشروع في عام 2022 وذلك مقارنة بنحو 73 مشروع خلال 2020، محققة بذلك معدل زيادة وصل إلى 196%.

ولهذا تصدرت السعودية المقدمة بحجم أرصدة بلغ نحو 269 مليار دولار وبحصة بلغت نسبتها 25.2% من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، تلتها الإمارات بقيمة 194.3 مليار دولار[44]، حيث اتخذت المملكة بالفعل خطوات ملموسة لتعزيز مناخ الاستثمار في البلاد، ولإقناع الدول الشريكة بعوائد الاستثمار في البلاد.

أما بالنسبة للإمارات، فقد استطاعت أن تحتل المركز السادس عشر في التصنيف العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2022 مرتفعة ستة مراكز مقارنة بعام 2021، كما إنها لا تزال الملتقى الأول للاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث اجتذبت 61% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى المنطقة العام الماضي، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2023 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[45]. وبشكل عام احتلت الإمارات وقطر والسعودية المرتبة الثالثة والرابعة والسادسة في مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر على الترتيب لعام 2023[46].

3. تحول الخليج لقوة مؤثرة عالميًا:

باتت الدول الخليجية طرفًا فاعلًا في المعادلات العالمية والقضايا الدولية، وشريكًا موثوقًا لدول العالم ومنظماته الدولية في مواجهة التحديات العالمية المتنامية، وتعزيز السلام والاستقرار والأمن العالمي، كما أصبحت مسرحاً لاستضافة العديد من الفعاليات الدولية المهمة وعضوًا أساسيًا في الفاعليات والقمم المنعقدة على المستوى الإقليمي[47]. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، أولها، ثقل منطقة الخليج الاقتصادي والسياسي والجغرافي لا سيما بعد إعلان الرؤى التنموية، 2030 السعودية والإماراتية والقطرية، و2035 الكويتية، و2040 العمانية، ثانيها، شبكة العلاقات الخارجية الواسعة التي نجحت هذه الدول في بنائها مع القوى الدولية المختلفة، ثالثها، المضي قدمًا في حل النزاعات مع القوى الإقليمية المختلفة مثل إيران وتركيا، رابعها، إحداث اختراق في العديد من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل منطقة «آسيا الوسطى» و» المحيطين الهندي والهادئ» ، خامسها، تعزيز عناصر قوتها الناعمة التي ساعدتها أن تحتل مراكز متقدمة على المستوى العربي في مؤشر القوة الناعمة لعام 2022، الذي استطاعت الإمارات والسعودية احتلال المرتبتين الأولى والثانية عربيًا، كما يُبين الشكل التالي:

الشكل 3 - مكانة الدول العربية من مؤشر القوة الناعمة 2022

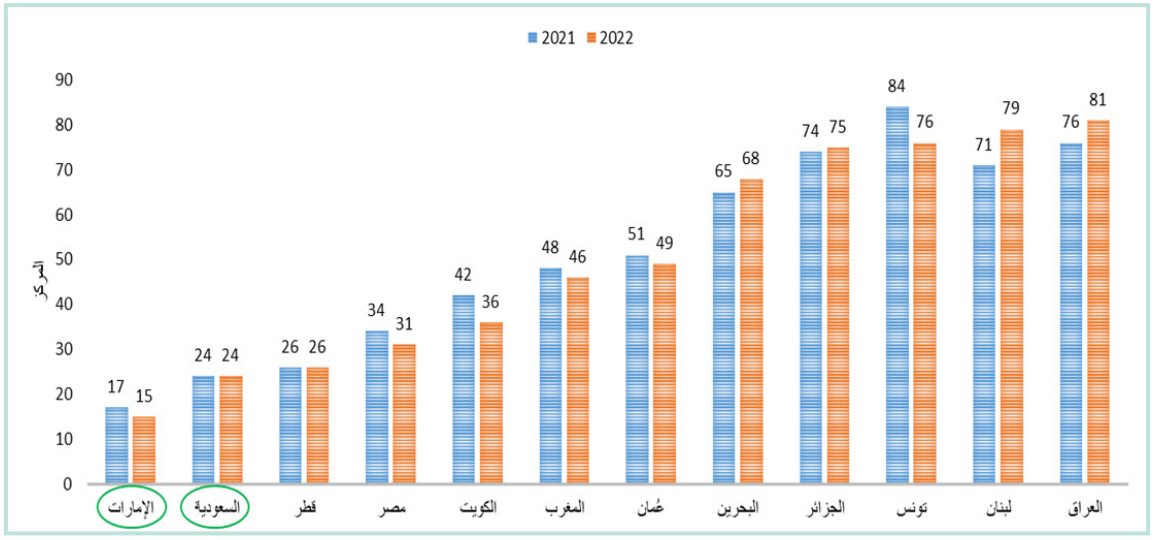

Source: Brand Finance, global soft power index 2022.

يتبين من الرسم أعلاه أن الإمارات تحتل المركز الخامس عشر عالميًا مقابل المرتبة الرابعة والعشرين التي سجلتها السعودية في مؤشر القوة الناعمة الذي يغطي سبعة مجالات، مناخ الأعمال والتجارة، والحوكمة، والعلاقات الدولية، والثقافة والتراث، والإعلام والاتصال، والتعليم والعلوم، والقيم[48].

4. عـدم الاكتفـاء بالشـراكات الاقتصاديـة مـع آسـيا:

لم تنحسر الشراكات الاقتصادية التي أجرتها دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا على عمقها الجغرافي في قارة آسيا، بل إنها قد امتدت إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا أيضًا، إذ انعقدت الجولة الرابعة من المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين المملكة المتحدة ومجلس التعاون الخليجي في الفترة من 17 إلى 28 يوليو 2023، مع توقعات بانعقاد الجولة الخامسة في وقت لاحق من العام الجاري، ومن شأن التوصل إلى تلك الاتفاقية أن يعزز من التبادل التجاري بين الطرفين بنسبة 16% على الأقل لكون السوق الخليجي هو سابع أكبر سوق تصديري للمملكة المتحدة بإجمالي حجم تجارة بلغ نحو 61.3 مليار جنيه إسترليني حتى عام 2022[49].

ومن ناحية أخرى، ترأس وزير الاستثمار "خالد بن عبد العزيز الفالح" وفد السعودية في زيارة رسمية إلى

أمريكا اللاتينية خلال الفترة من 31 يوليو حتى 9 أغسطس 2023، والتي شملت جمهوريات البرازيل وتشيلي وكوستاريكا والأرجنتين وبنما والبارغواي والأوروغواي، بهدف تعزيز العلاقات الاستثمارية، واستعراض الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الطرفين، والفرص النوعية وغير المسبوقة التي تزخر بها المملكة في جميع المجالات([50]). وخلال الزيارة، أقيم منتدى الاستثمار البرازيلي – السعودي لاستعراض الفرص والبيئة الاستثمارية في الدولتين ليتم توقيع 25 مذكرة تفاهم في قطاعات البتروكيماويات وتصنيع الأغذية والصحة والدفاع والزراعة([51]).

وكانت الإمارات قبل ذلك قد نظمت زيارة إلى البرازيل خلال يومي 14 و15 يونيو 2023، بهدف مناقشة الشراكة الاستراتيجية بين دولة الدولتين في مختلف المجالات كالطاقة المتجددة، والعلوم والتكنولوجيا، والتنمية المستدامة، والعمل المناخي، والطيران والفضاء، والأمن الغذائي والزراعة، والنقل والخدمات اللوجستية، ليتم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة المتجددة بين وزارة الطاقة والبنية التحتية ووزارة المناجم والطاقة البرازيلية، والتباحث بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة "CEPA" بين الإمارات والسوق المشتركة للجنوب "الميركوسور"([52]).

إلى جانب ذلك، اصطحب الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» وفدًا تجاريًا يضم أكثر من 200 رجل أعمال تركي، في زيارة إلى السعودية والإمارات وقطر في جولة استمرت ثلاثة أيام بين 17 و19 يوليو 2023، وهي زيارة تستهدف البعد الاقتصادي من العلاقات الثنائية بشكل أساسي([53])، حيث أعلنت القيادة التركية والإماراتية اتفاق مشترك لإنشاء « لجنة استراتيجية عليا » بين البلدين مع تبادل مذكرات تفاهم واتفاقيات بقيمة تبلغ 50.7 مليار دولار تستهدف تنويع مجالات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين([54]).

وقد سبق تلك الزيارة، انعقاد ملتقى الأعمال السعودي التركي بمدينة إسطنبول في الثالث عشر من نفس الشهر ليتم التوصل إلى 16 اتفاقية تعاون بين الجانبين في مجالات التطوير العقاري والإنشاءات والاستشارات الهندسية وعدد من القطاعات الاستثمارية الأخرى بقيمة تتجاوز 2.3 مليار ريال سعودي([55]). وقد توجت جميع الخطوات سالفة الذكر بإعلان القادة الأعضاء بمجموعة «البريكس» دعوة السعودية والإمارات إلى الانضمام إلى جانب مصر والأرجنتين وإيران وأثيوبيا، وذلك بنهاية قمة «البريكس 2023» المنعقدة بجنوب أفريقيا خلال الفترة من 22 أغسطس حتى 24 أغسطس 2023([56]).

الخاتمة:

حاصل ما سبق أن الأزمات الاقتصادية العالمية كأزمة تكلفة المعيشة، ونقص السلع والإمدادات، واضطرابات سلاسل التوريد وحركة التجارة قد حفزت الحكومات على خلق شراكات اقتصادية شاملة لمواجهة تلك التحديات، وقد اتبعت الدول الخليجية النهج ذاته لتحقيق أهدافها الرامية لدعم أمن الطاقة وتعزيز عملية الانتقال للطاقة النظيفة والمتجددة، وتحقيق ريادة في اقتصادات الفضاء، إلى جانب التحول لمركز إقليمي لكبرى الكيانات التجارية العالمية، وهو ما قد يترتب عليه تحولات ملموسة في النظام الاقتصادي العالمي وإعادة توجيه الاستثمارات للاقتصادات الخليجية التي من المرجح أن تصبح قوة إقليمية مؤثرة في المستقبل القريب.

المصادر

1 . أميرة البربري، " الدبلوماسية الصاعدة: » ورشة عمل« دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، 29 مايو 2014، مُتاح على http://www.siyassa.org.eg/News/3744.aspx، ٢ أغسطس ٢٠٢٣.

2 . بسعود حليمة، « الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص647-660.

3. "Economic Diplomacy & Foreign Trade", Ministry for Europe and Foreign Affairs, Available at https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/economic-diplomacy-foreign-trade/, 3 August 2023.

4 . قطاب الجمعي وسيم وآخرون، « دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى "، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص 16-1.

5 . تم الحساب بواسطة الباحث وفقًا لبيانات موقع «Trade Map».

6 . Sarmad Khan, "GCC trade with Asia set to grow to $578bn by 2030", The National, 23 February 2023, Available at https://www.thenationalnews.com/business/economy/2023/02/23/, 28 August 2023.

7 . "The Asian Corridor: The Future of Interactions between the Gulf States and the Indo-Pacific Region", Interregional for Strategic Analysis, 13 June 2022, Available at https://www.interregional.com/en/the-asian-corridor/, 8 April 2023.

8 . Manas Joshi, "Saudi Arabia tops list of Gulf countries giving employment to Indians in 2022", WION, 11 February 2023, Available at https://www.wionews.com/india-news/saudi-arabia-tops-list-of-gulf-countries-employing-indians-in-2022-560407, 8 April 2023.

9 . علي صلاح، «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الخليج العربية وآسيا"، التحولات الاستراتيجية في آسيا وآثارها على منطقة الخليج العربي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبريل 2023، مُتاح على https://futureuae.com/media/file/asia23_ac24e380-935e-4bb3-ee84-4bd44fd2bf37.pdf، 29 أغسطس 2023.

10 . "Saudi Arabia: an emerging industrial foreign direct investment hub", Kearney, 11 July 2023, Available at https://www.kearney.com/industry/, 29 August 2023.

11 . "UAE, China set to step up trade, people-to-people synergies in transition to digital economy", Ministry of Foreign Affairs in United Arab Emirates, 19 July 2020, Available at https://www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2020/7/19/19-07-2020-uae-economy, 29 August 2023.

12 . "في إطار الشراكتين الاستراتيجية والاقتصادية.. الإمارات والهند تشهدان تبادل مذكرات تفاهم"، العين الإخبارية، 15 يوليو 2023، مُتاح على https://al-ain.com/article/uae-india-partnerships-economic-qic، 3 أغسطس 2023.

13 . "الإمارات والهند.. آفاق أرحب للشراكة الاقتصادية الشاملة على مسار الاستدامة"، العين الإخبارية، 15 يوليو 2023، مُتاح على https://al-ain.com/article/uae-india-comprehensive-economic-partnership، 3 أغسطس 2023.

14 . " السعودية واليابان تؤكدان تعاونهما في تعزيز سلاسل إمداد الطاقة النظيفة"، اليوم السابع، 17 يوليو 2023، مُتاح على https://www.youm7.com/story/2023/7/17/%، 3 أغسطس 2023.

15 . " التجارة السعودية: 175.25 مليار دولار حجم التبادل التجاري مع اليابان خلال 5 سنوات"، موقع مباشر، 16 يوليو 2023، مُتاح على https://info.mubasher.com/news/4154443، 3 أغسطس 2023.

16 . " مجلس التعاون الخليجي يستأنف مفاوضات التجارة الحرة مع اليابان"، اقتصاد الشرق، 16 يوليو 2023، مُتاح على https://www.asharqbusiness.com/article/، 3 أغسطس 2023.

17 . Emily Tasinato, "The UAE's push toward the Indo-Pacific", Medor, 16 February 2023, Available at https://www.med-or.org/en/news/gli-emirati-ara-bi-si-affacciano-sullindo-pacifico, 10 August 2023.

18 . "UAE and South Korea agree to expand economic cooperation in 11 strategic sectors, boost economy", United Arab Emirates- Ministry of Economy, 6 July 2023, Avaialable at https://www.moec.gov.ae/en/-/uae-and-south-korea-agree-to-expand-economic-cooperation-in-11-strategic-sectors-boost-economy#:~:text=The%20UAE%20is%20South%20Korea's,more%20than%20USD%20917%20million, 10 August 2023.

19 ."GCC Secretary General Stresses the Importance of Discussing Means to Enhance and Support GCC-Indonesian Economic Cooperation", The Cooperation Council for The Arab States of The Gulf (GCC), 23 January 2023, Available at https://www.gcc-sg.org/ar-sa/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news2023-1-23-2.aspx, 10 August 2023.

20 . "Regional Cooperation with Gulf Cooperation Council (GCC)", Ministry of Foreign Affairs of Indonesia, 19 May 2023, Avaialable at https://kemlu.go.id/portal/en/read/4748/halaman_list_lainnya/gulf-cooperation-council-gcc, 10 August 2023.

21 . " توقيع 12 اتفاقية سعودية – صينية باستثمارات تتجاوز 1.3 مليار دولار"، الشرق الأوسط، 16 أغسطس 2023، مُتاح على https:// www.aawsat.com/D9%A8%D8%A9%D9%86%D9%8A%B5%D9%8A%D8%A9-, 22 أغسطس 2023.

22 . ماري ماهر وبسنت جمال، « انطلاقة جديدة.. الشراكة العربية-الصينية في ظل التحولات الدولية والإقليمية"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 24 ديسمبر 2022، مُتاح على https://eg.ecss.com/31853/، 10 أغسطس 2023.

23 . منى سليمان، « بيان جدة: دلالات انعقاد قمة دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا الوسطى"، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 24 يوليو 2023، مُتاح على https://www.interregional.com/%D8%A9%D8%AF%D8%AC%-D8%A7%D9%86%D8%A8%D9%8A%/، 10 أغسطس 2023.

24 . سالي إسماعيل، « ما هي معاهدة التعاون مع «آسيان» التي انضمت إليها السعودية؟"، اقتصاد الشرق، 19 يوليو 2023، مُتاح على https://www.asharqbusiness.com/arti-cle/5/ ، 10 أغسطس 2023.

25 . محمد غروي، « بوصلة الخليج نحو «آسيان» .. تعاون مشترك ومصالح متبادلة"، اندبندنت عربية، 12 أغسطس 2022، مُتاح على https://www.independentarabia.com/node/، 10 أغسطس 2023.

26 . "السعودية توزع تحالفاتها بالانضمام إلى «منظمة شنغهاي» "، اندبندنت عربية، 30 مارس 2023، مُتاح على https://www.independentarabia.com/node/ ، 10 أغسطس 2023.

27 . بسنت جمال، «الإندو-باسيفيك» ـ التنافس الدولي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2023).

28 . European Parliamentary Research Service, "China's climate change policies ؛State of play ahead of COP27", October 2022, Avaialable at https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/738186/EPRS_BRI(2022)738186_EN.pdf, 12 August 2023.

29 . "الإمارات والهند.. نموذج استثنائي للتعاون المناخي قبيل COP28"، العين الإخبارية، 15 يوليو 2023، مُتاح على https://al-ain.com/article/india-uae-exceptional-cli--mate-cooperation-cop28#، 12 أغسطس 2023.

30 . " الرياض تنتج لإنتاج نصف حاجة الكهرباء عبر مصادر الطاقة المتجددة"، الشرق الأوسط، 4 يوليو 2023، مُتاح على https://aawsat.com/، 12 أغسطس 2023.

31 . عادل عبد الغفار وعبد الله باعبود، «آسيا في الخليج: " شراكة استراتيجية جديدة؟"، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، يوليو 2023.

32 . بسنت جمال، « الهيمنة الصينية: احتدام المنافسة الدولية على المعادن الأرضية النادرة"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 25 يناير 2022، مُتاح على https://eg.ecss.com/18358/، 13 أغسطس 2023.

33 . Philip Andrew and Anders Hove, "China's rare earths dominance and policy responses", Oxford Institute for Energy Studies, June 2023, Available at https://a9w7k6q9.stackpathcdn.com/wpcms/wp-content/uploads/2023/06/CE7-Chinas-rare-earths-dominance-and-policy-responses.pdf, 13 August 2023.

34 ."بوصلة قطاع التعدين المتعطش للمال تتحول من الصين إلى السعودية"، اقتصاد الشرق، 31 يوليو 2023، مُتاح على https://www.asharqbusiness.com/article/، 13 أغسطس 2023.

35 . بسنت جمال، «الإندو-باسيفيك» ـ التنافس الدولي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ» ، مرجع سبق ذكره.

36 . "Saudi Arabia Logistics Infrastructure", Logistics Center, February 2022, Available at https://dlca.logcluster.org/2-saudi-arabia-logistics-infrastructure#:~:text=A%20key%20pillar%20of%20Vision,Asia%2C%20Europe%2C%20and%20Africa., 14 August 2023.

37 . سعاد اليعلا، « ماذا نعرف عن الشركات العالمية الـ 44 التي انتقلت إلى الرياض؟"، اندبندنت عربية، 29 أكتوبر 2021، مُتاح على https://www.independentarabia.com/node/272311/، 14 أغسطس 2023.

38 . بندر مسلم، « هيئة لوجيازوي الصينية تختار الرياض بوابة استثمارية إقليمياً »، الشرق الأوسط، 17 أغسطس 2023، مُتاح على https://com.aawsat/D8%A7%، 22 أغسطس 2023.

39 . Bayly Winder, "Space sector developments across the GCC", Middle East Institute, 20 April 2023, Available at https://www.mei.edu/publications/space-sector-developments-across-gcc, 15 August 2023.

40 . ماري ماهر وبسنت جمال، « انطلاقة جديدة.. الشراكة العربية-الصينية في ظل التحولات الدولية والإقليمية» ، مرجع سبق ذكره.

41 . Alvite Ningthoujam, "Taking India-Gulf Cooperation Into Space", The Diplomat, 28 July 2023, Available at https://thediplomat.com/2020/07/taking-india-gulf-cooperation-into-space/, 15 August 2023.

42 . "Japan and the UAE's giant leap to outer space", Arab News, 17 July 2023, available at https://www.arabnews.com/node/2339096/middle-east , 15 August 2023.

43 . " وزير المالية السعودي: منفتحون على محادثات التجارة بعملات أخرى إلى جانب الدولار "، العربية، 17 يناير 2023، مُتاح على https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/01/17/1 ، 22 أغسطس 2023.

44 . خالد المنشاوي، « 54 مليار دولار حصاد دول عربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي"، انديندنت عربية، 7 يوليو 2023، مُتاح على https://com.independentarabia.www/، 14 أغسطس 2023.

45 . Kudakwashe Muzoriwa, "UAE attracts foreign direct investment of $23bn in 2022", Gulf Business, 5 July 2023, Available at https://gulfbusiness.com/uae-attracts-foreign-direct-investment-of-23bn-in-2022/#:~:text=Shivity., 27 August 2023.

46 . "الإمارات تتصدر إقليمياً بمؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي 2023"، البيان الإماراتية، 31 مارس 2023، مُتاح على https://uae/economy/ae.albayan.www/، 14 أغسطس 2023.

47 . أمل عبد الله الهدابي، « لماذا سيتصاعد دور الخليج في النظام الدولي 2023؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 6 ديسمبر 2022، مُتاح على https://futureuae.com/Item/Mainpage/AE-ar/7، 27 أغسطس 2023.

48 . Leen Fouad, "UAE and Saudi Arabia lead Arab nations in 2022 Global Soft Power Index", Arab News, 17 March 2022, Available at https://arab.news/buf7c, 27 August 2023.

49 ." Department for Business and Trade," UK-Gulf Cooperation Council FTA", GOV.UK, 1 August 2023, Available at https://www.gov.uk/government/news/trade-update-uk-gulf-cooperation-council-fta--2, 27 August 2023.

50 . "إقامة منتدى الاستثمار البرازيلي – السعودي في البرازيل اليوم"، العربية، 31 يوليو 2023، مُتاح على https://economy/aswaq/net.alarabiya.www/2023/07/31/ ، 27 أغسطس 2023.

51 . "السعودية والبرازيل.. 25 مذكرة تفاهم في قطاعات مختلفة"، إرم الاقتصادية، 1 أغسطس 2023، مُتاح على https://economy/com.eremnews.www/tarrn.jalro، 27 أغسطس 2023.

52 . "الإمارات والبرازيل.. شراكة طموحة على مسار المستقبل المستدام"، العين الإخبارية، 18 يونيو 2023، مُتاح على https://com.ain-al/partner--brazil-uae/article/future-sustainable-a-path-ship، 27 أغسطس 2023.

53 . ماري ماهر، «البراجماتية أولًا... دلالات جولة أردوغان الخليجية"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 24 يوليو 2023، مُتاح على https://eg.com.ecss/35480/، 27 أغسطس 2023.

54 . "الإمارات وتركيا توقعان اتفاقيات بقيمة 50.7 مليار دولار"، سكاي نيوز عربية، 19 يوليو 2023، مُتاح على https://business/com.skynewsarabia.www/1638572، 27 أغسطس 2023.

55 . "16 اتفاقية تعاون بين السعودية وتركيا بـ 610 مليون دولار"، سكاي نيوز عربية، 13 يوليو 2023، مُتاح على https://business/com.skynewsarabia.www/، 27 أغسطس 2023.

56 . "رئيس جنوب إفريقيا يعلن دعوة 6 دول جديدة للانضمام إلى بريكس"، بوابة الأهرام، 24 أغسطس 2023، مُتاح على https://eg.org.ahram.gate/aspx.4512934/News، 27 أغسطس 2023.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل، إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg